

مقدارين يسار واسمها حيلة وقوله طمها تزوجها اي طلاقا وصفا وانفقت
عندنا منه واسم تزوجها خاص بن عدوي وقوله ان بر اجها اي بعدد
لاقتصاعها كما علمت وقوله فمنها منقراي وقال والله لا انكح ابدا فنزلت
في الآية فذكرت عن يميني وانكحها اياه من ماء البخاري اه شيخنا اذا
تزوجوا عرف الاقتصاع من التدبير باعتبار تعقيب الزوج والتعبد
بالرضي لانه المعتاد لا يجوز الفصل قبل تمام التراضي وفيه خلاف لا يكتفون
وقوله بينهم حرف للتراضي حفيد لسوحد واستخلامه ابو السعود
بالعروف شرعا على الحمل عند الترح المستحسن عند الناس واليا ما
متعلقه بتجديف وقع حاله من فاعل تراصوا او نعت المصدر محذوف
اي تراصوا كما ان المرفوع وما تراصوا اي تراصوا مما يحسن في الدين
والمراد وهو شفاذ بان المنع من التزوج بقهر كقوله او عا دون المهر
ليس من الفصل اه ابو السعود ذلك النبي عن الفصل وعبارته اي
السعود ذلك الشارة اي ما فصل من الاحكام وما فيه من معنى البعد انفق
المنشاء اليه والخطاب مجموع المطوعين لا في بعدهم والتوحيد ما باعتبار
كل واحد منهم واما بتأويل التعبد او الترفيق واما لان الاقرب في الخطاب
والعرف من الخاص والمنفصل دون تعيين فمطابقين والرسول صلى الله عليه
وسلم كما في قوله تعالى يا ايها النبي اذا طلقتم النساء اللدالة عليهن فاحتسبوا
المنتاز اليه ام لا ياديعر فصل احد انتهت
بوعظ به اي يومه فان
المنهي عن النبي امر بصدقه وفي المصباح وعظها بمعظم وعظا بقطعة المهر
بالطاعة ووصاه بها وعليه قوله تعالى فاذا طلقتم بواحدة اي وصيتم
امرهم من كان يوم من الله واليوم الآخر قال ذلك هنا وقال في العلق
ذلك بوعظ به من كان يوم من الله واليوم الآخر كما كانت في ذلك يوم
لا محالها من الاعراب جازر الاقتصاع على الواحد كما هي الحال في عقوق
عنه من بعد ذلك وجزر جمع نظر الخطابين كما في الطلاق فان قلت قد
وتركه قلنا لترك ذكر الخطابين هنا في قوله ذلك والتمق يدركه
اه كوفي لانه المنفعة به تعبدل لتخصيص المومن بالذكر اه
ذلكم اي نزل العضل وعبارته اي العود والله يعلم ما فيه من ذلك والظاهر
والتم

وانتم لا تعلمون ذلك ووايه يعلم ما فيه صلاح اموركم من الاحكام والله اعلم
من جملتها ما بينه هاهنا وانتم لا تعلمونها وقوله اي وامتثال امره
والمهر في كل ما تكون وما نذرون انتهت والولدان اي ولو مطلقان فان
الامر يقضى من حصايص الولادة لمن حصايص الزوجية واما ورد في الحديث انماخذ
بالولد ما لم تزوج اه كوفي اي ليرضين اي فالاية خبر منفص الامر وهذا الامر
للذب وهو موجود عندنا في اول عهدنا استجماع ثلاثة شروط قدرة الابن على اتيان
وجوده على الام وقبول الولد لمن الغير ولو وجوده عند فقط واحتمالها
شيخنا حولين هذا التحديد ليس واحدا بل على ذلك لمن اراد وقوله
الاي فان اراد فصلا الخ والمقصود منه قطع النزاع بين الزوجين في هذه
من الرضا فغذره الله تعالى بحوليت ليرجى الله عند التنازع اه
خازن صفة مولودة اي لانه مما يتسامح فيه يقال امنت عند فلان
وان لم تستكملها وقافية هذه الصفة اعتبار الكولين من غير تعض
اه كوفي اشارة للمتوجه اليه حكم اي الذب والوجوب وهو مبتدأ خبره
من ارادته اي وهو الاب والام وهذا جواب سؤال وهو في قوله من اراد
بما قبله اه من اراد من عبارة عن الابوين وسياق في يوم ذلك وقوله
فان اراد فصلا الخ وقوله ولا زيادة عليه اي على المذكورين حولين وهذا
على اي حنيفة في قوله ان مدة الرضا ثلاثون شهرا وعرف في قوله
انها ثلاث سنين اه شيخنا وعلى المولودة اي لاجله وبسببه وقوله
شهران يطبق الرزق كالنهر على امر روف وعلى المصدر والداق به قوله
الولدين اي اصيل الطعام الذي هو الرزق من هذا يقال وقوله وشهران
فان اراد بها اصيل الكسوة والمرد اصيل ذلك على سبيل الاجرة كما ان
بقوله على الرضا اي لاجله اه شيخنا واختلف في استبعاد الرضا
المتأخر ومعه بوا حنيفة رحمه ما ماد من زوجة ومعدة وكراه
بهضوي اذ ان مطلقات اي من المردولة طلاقا يائنا لمقتضى
الطرح بوجه ذلك ولو لم تزوجهم الولدات لم يجب فان زوجات ار
رجعت فالرزق والنسوة حينئذ واجبات لاجل الزوجية وان لم يرضين
الولد والكجواب عنده يؤخذ من عبارة العرفي ونحوها والظاهر ان الآية في الزوجان

منكم

وهي اي السعدية
التي فيها
من الرضا
وهي اي
التي فيها
من الرضا
وهي اي
التي فيها
من الرضا